الثلاثاء 30 آذار 2021

S210317

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

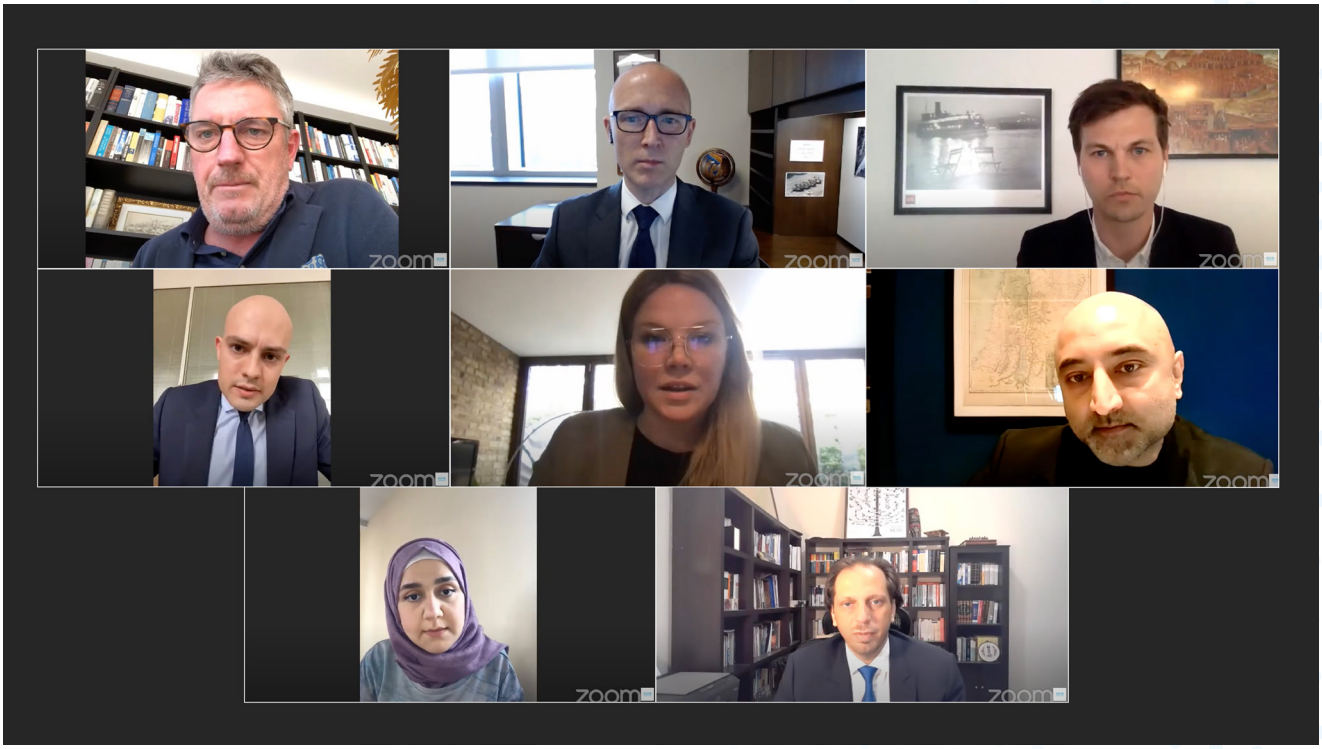

بيـــان

بمشاركة عدد من دول العالم وعلى هامش مؤتمر بروكسل الخامس نظمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان فعالية بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا

سوريا: عقد من الإفلات من العقاب وضرورة المساءلة عن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان

الخميس 25/ آذار/ 2021: نظَّمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان فعالية بمشاركة عدد من دول العالم، وذلك بمناسبة الذكرى العاشرة لانطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا وعلى هامش مؤتمر بروكسل الخامس تحت عنوان "سوريا: عقد من الإفلات من العقاب وضرورة المساءلة عن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان" وتم بثُّ الفعالية عبر منصة زوم وحسابات الشبكة السورية لحقوق الإنسان الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي، وقد تحدث فيها كل من:

السيد كريستوفر لو مون، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون العمل وحقوق الإنسان والديمقراطية، وزارة الخارجية الأمريكية، والسيد إيميل دي بونت، المبعوث الخاص إلى سوريا، وزارة الخارجية الهولندية، والسيد أنتوان اليرتير، نائب القنصل العام، ومستشار بشأن سوريا، وزارة الخارجية الفرنسية، والدكتور ترويلز جيسلا إنجل، كبير مستشاري تحقيق الاستقرار في سوريا، وزارة الخارجية الدنماركية، والسيد كريستيان بيندكت، مدير الحملات لدى منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة، قسم الاستجابة للأزمات والتكتيكات-سوريا، والسيدة نعمة العلواني، صحفية وناجية من الاعتقال من مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، والسيد فضل عبد الغني، المدير التنفيذي، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وأدارت الجلسة السيدة إيما بيلز، كبيرة مستشاري المعهد الأوروبي للسلام ومحررة موقع سيريا إن كونتكست.

افتتحت الجلسة السيدة إيما بيلز، بشكر الشبكة السورية لحقوق الإنسان على تنظيم الفعالية، وشكر المشاركين، ثم أشارت إلى أن هذه الفعالية تأتي مواكبة لمرور عقد على انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا وقالت: "**بالنسبة للسوريين فهي أكثر من عشر سنوات لأن ما دعاهم للخروج إلى الشارع والمطالبة بحقوقهم الأساسية وحرياتهم وكرامتهم بدأ قبل وقت أكثر بكثير، كلنا نتفق أن عشر سنوات هو وقت طويل جداً، وفي غضون هذه المدة أزيد من نصف الشعب السوري تم تهجيره، مئات الآلاف قتلوا، مئات الآلاف آخرين اعتقلوا، ومنهم من مات تحت التعذيب، وأزيد من مئة ألف لا يزالون مجهولي المصير، انتهاكات حقوق الإنسان هي العلامة الأساسية في هذا الصراع، البراميل المتفجرة، والأسلحة الكيميائية، استهداف مباني وعمال الإغاثة، التشريد القسري، الاعتقال، الإعدامات، وقائمة تكاد لا تنتهي**" كما أشارت إلى "**أهمية إيجاد حل سياسي لمواجهة الانتهاكات التي حصلت في العقد الماضي، ويقدم خارطة طريق لمستقبل آمن وحرٍّ وكريم لسوريا**".

ثم تحدث السيد فضل عبد الغني، وأشار في مداخلته إلى محورين اثنين: أولاً أهمية وصعوبة توثيق الانتهاكات على مدى عقد دامٍ، ومركزية دور الضحايا وثانياً ضرورة أن نلمس ردات فعل استناداً إلى البيانات الموثقة. وفصَّل في أن "**العمل بشكل يومي في مهمة توثيق انتهاكات فظيعة ومستمرة، هو عمل غاية في الحساسية والصعوبة والاستنزاف النفسي، لأن عملنا يقوم على توثيق أنماط متعددة من الانتهاكات، ومتابعة توثيقها من أجل بناء قواعد بيانات لهذه الانتهاكات، فنحن نحاول أن نسجل ونوثّق أكبر قدر من البيانات كي تكون الإحصائيات الصادرة أقرب ما تكون إلى الواقع**".

وأوردَ عبد الغني إحصائيات لأبرز أنماط انتهاكات حقوق الإنسان وفق قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وأوضحَ أن هذه الإحصائيات هي مرتكزة إلى جهود عمل كبيرة جداً، من تدقيق وأرشفة، ثم عكس هذه البيانات ضمن تقارير، وتحديث هذه البيانات والتقارير، وأن صلب عمل فريق العمل يرتكز في جوهره على الضحايا والناجين، وقال: "**أنا أعتقد أنَّ أحد أهم أسباب استمرار فريق العمل هو لأنهم ضحايا، ويعملون من أجل ضحايا مثلهم**". وأضافَ أنَّ الإفلات من العقاب هو الذي أوصلنا إلى هذا الكم المرعب من الخسائر البشرية الأسوأ في العالم، فهذا الكم الهائل من الانتهاكات لم يحصل خلال أيام أو أسابيع، بل عبر أشهر وسنوات. وأنَّ توثيق الأحداث هو عملية تأريخ لحقيقة ما وقع بدقة وموضوعية، من أجل الحفاظ على سردية ما حصل وفق التسلسل والسياق الزمني الذي وقع، مما يحمل جميع الأطراف المحلية والدولية مسؤوليتها التاريخية والقانونية والأخلاقية. كما أنَّ هذه البيانات تستخدم من قبل المنظمات الدولية الشريكة، والأمم المتحدة بمختلف أقسامها، والدول الصديقة في مسار العدالة الانتقالية والمحاسبة، بما في ذلك فرض عقوبات على مرتكبي الانتهاكات، وملاحقتهم قضائياً، وفضحهم أمام الرأي العام وبالتالي منعهم من الاشتراك في مستقبل سوريا الديمقراطي، وقال عبد الغني "**نحن نقدر عالياً اهتمام الدول الشريكة والصديقة والمنظمات الدولية والأمم المتحدة بما يصدر من تقارير وإحصائيات، وتضمينها في البيانات والتقارير الصادرة عنها، ونأمل أن يتم توظيف تلك البيانات في اتخاذ خطوات جدية نحو إيقاف الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وتضمينها في مسار العدالة الانتقالية، وإنجاز انتقال سياسي وفق قرار مجلس الأمن 2254 نحو دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان**".

ثم تحدثت السيدة نعمة العلواني، في مداخلتها عن تجربتها بداية الحراك الشعبي في سوريا ومشاركتها في النشاط السلمي وفي توثيق المظاهرات، وعن تعرضها للاعتقال من قبل قوات الأمن التابعة للنظام السوري حيث ذكرت تفاصيل معاناتها مع التعذيب على يد قوات النظام السوري وظروف الاعتقال اللا إنسانية في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري: "**لدى اعتقالي قضيت قرابة 18 يوم متواصلة في الزنزانة المنفردة، لم أخرج منها إلا إلى التحقيق، أرهقت عقلياً، وتكررت لدي نوبات من الصراخ وضرب رأسي بالجدار**" أضافت السيدة نعمة "**قضيت شهرين في السجن المركزي بطرطوس، كانت ظروف السجن هناك سيئة للغاية لدرجة أنني تمنيت العودة إلى الزنزانة المنفردة، وبعدها تم نقلي إلى الأمن السياسي في دمشق، وتمت عملية النقل بسيارات خاصة بنقل اللحوم**" وفي حديثها عن ظروف الاحتجاز في فرع الأمن السياسي بدمشق قالت "**رأيت معتقلين عارين في المداخل، وكنا نسمع أخباراً عمن يعذبون ويقتلون، ورأيت معتقلين ممن تمَّ تعذيبهم بطريقة الشبح**" وفي ختام حديثها أكدت السيدة نعمة: "**أشعر بالذنب لعدم قدرتي على**

التأثير ودعم قضية المعتقلين ليتم إطلاق سراحهم" وأضافت: "**قضية الاعتقال كارثة حقيقية، المعتقلون ليسوا مجرد أرقام، إنهم إنهم بشر وأنا أمامكم واحدة منهم.**"

السيد كريستوفر لو مون، بدأ مداخلته بأنه كان يتمنى لو لم يكن هناك وجود لهذه الفعالية وأنه يتمنى "**لو كنا مجتمعين في دمشق أو حلب أو حمص ونتذكر بسعادة الذكرى العاشرة لانتهاء نظام الأسد ووحشيته وبداية فصل جديد مليء بالأمل من تاريخ سوريا الطويل، وجميعنا يعلم أن العقد الماضي لم يمضي بهذا الشكل. منذ عشر سنوات نساء ورجال وشباب نزلوا إلى الشوارع في تظاهرات سلمية في أنحاء سوريا مطالبة بإنهاء خروقات حقوق الإنسان والفساد الحكومي ولكن شجاعتهم في الوقوف والمطالبة بحقوقهم قوبلت بلا إنسانية نظام الأسد، وقف السوريون من أجل كرامتهم ووجوهوا بالعنف، هذه هي حقيقة هذه الحرب على الشعب السوري، يجب أن نكون صادقين، إنها حرب ضد المدنيين، استمرت 10 سنوات، على الرغم من محاولات الولايات المتحدة والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني للوصول إلى أمن واستقرار في سوريا، فقد رأينا في هذا الصراع أفضل ما في البشرية وأسوأ ما فيها، رأينا أفضل ما في البشرية في المدافعين عن حقوق الإنسان السوريين الذين يخاطرون بحياتهم لإنقاذ المدنيين.**" وأضاف أنه للوصول إلى أمن واستقرار في سوريا: "**على نظام الأسد إنهاء حملته العسكرية اللاإنسانية وأن يشارك مشاركة حقيقية في العملية السياسية وأن يقدم معلومات عن أزيد من مئة ألف مواطن سوري لا يزالون قيد الاختفاء بعد اعتقالهم غير المشروع، وإنه أمر محزن أن هذا الرقم ورقم المعتقلين في سوريا يستمر بالازدياد، النظام يقوم باعتقال العائدين إلى مناطق سيطرته بشكل تعسفي بما في ذلك الأماكن التي من المفترض أنها تخضع لاتفاقات مصالحة تحمي العائدين**" كما أشار السيد كريستوفر إلى أن ظروف الاعتقال السيئة تزيد من احتمالية انتشار فيروس كوفيد-19 وهذا ما يجعل إطلاق السراح الفوري للمعتقلين أكثر أهمية. وأضاف بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في إبقاء قضية المعتقلين في مقدمة القضايا إلى أن يتم إطلاق سراحهم. وقال إن "**الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر باستخدام قانون قيصر كأداة اقتصادية لدعم حقوق الإنسان والحدِّ من قدرة الأسد وداعميه على جني الأرباح من النزاع المستمر، وعمليات إعادة البناء والاستيلاء على ممتلكات السوريين الذين أجبروا على الهرب.**"

قال السيد إيميل دي بونت في مداخلته أنه يرى "**أن الحراك الشعبي في سوريا يثير أسئلة جدية عن القواعد الأساسية للقانون الدولي، وأحد الأساسيات هي أن الدول لا تتدخل في شؤون بعضها البعض، إلا إذا وجد تفويض صريح من مجلس الأمن وهذه هي وجهة النظر التي يختبئ**

وراءها بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لكن في النصف الثاني من القرن الماضي، حملت الدول الأعضاء على عاتقها العديد من الالتزامات الإضافية، من خلال القانون الدولي لحقوق الإنسان، قانون الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها. لا داعي للإشارة إلى الخروقات التي لا تحصى لهذه القوانين من قبل العديد من الأطراف في النزاع السوري ولكن بشكل رئيس وبغالبية الانتهاكات من قبل النظام السوري وداعميه. النظام الدولي لنا جميعاً وتقع على عاتقنا مسؤولية تطبيقه ولكن ما الذي يحصل عندما ترى مجموعة من الحكومات أن هذه القوانين لا تنطبق عليهم، أو لديهم على الأقل تفسير مختلف تماماً لها، هذا ما يحصل في سوريا، عشر سنوات من الدموية، جرائم لا توصف، ومعاناة عشرات الملايين، وجمود كامل على المستوى الدولي" وأوضح "إن ما يحصل في سوريا هو خزي لنا جميعاً، لكن للأسف بعض الحكومات والأنظمة يبدو أنها فقدت القدرة على الإحساس بالعار، ولذا فنحن نستمر في دعم المعونات الإنسانية، والضغط على المسؤولين عن هذه الانتهاكات لتغيير سلوكهم" وأضافَ دي بونت "سوف نجمع ونشهد، ونوثق ونخزن، ونبحث ونتحقق، بمساعدة العديد من السوريين على الأرض الذين يقدمون الشهادات، وإن حكومة بلادي (هولندا) من نواحٍ عديدة في طليعة الدول الساعية نحو المساءلة، عبر دعم الآلية الدولية المحايدة والمستقلة IIIM، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والآن مؤخراً من خلال مطالبة النظام في دمشق بالتزاماته الدولية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب. ومن المثير للاهتمام الآن أن النظام وافق على مواجهة هذا التحدي وإجراء مشاورات معنا ومع كندا في هذا الشأن. وقد ينتهي الأمر بهذه المبادرة في محكمة العدل الدولية." وأشار في ختام حديثه: "سيكون هناك يوم حساب."

ثم تحدث الدكتور ترويلز جيسلا إنجل، وبدأ حديثه بالإشارة إلى أن "ما يجري في سوريا هو كارثة إنسانية، وهي كارثة من صنع البشر ويجب إيقافها على هذا الأساس، بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، أكثر من 227 ألف مدنياً قتلوا بينهم أكثر من 16 ألف سيدة وأكثر من 29 ألف طفل." وأضاف "إن الوضع الحالي في سوريا هو نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان السابقة في سوريا، وإن الانتفاضة السلمية في 2011 بدأت كاحتجاجات على التمييز والتهميش، الاحتجاجات جوبهت بقوة مفرطة، ثم تحولت بعد ذلك إلى حرب أهلية، لتتمَّ بعدها تغذيتها بدعم عسكري خارجي للنظام السوري" وأشار إلى مسؤولية النظام وداعميه الأجانب عن أزيد من 90 % من الانتهاكات في سوريا. وأضاف أن "النظام السوري وحلفاؤه لم يقوموا بمشاركة حقيقية في تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 ويقومون بعرقلة الحل السياسي للنزاع وهو الطريقة الوحيدة للوصول إلى السلام والاستقرار". كما اقتبس مما قاله وزير خارجية الدنمارك بمناسبة الذكرى العاشرة لانطلاق الثورة السورية "نحن نكافح الإفلات من العقاب بجميع أنواعه. شخص

مثل الأسد المشتبه به والمتهم بارتكاب انتهاكات موثقة ضد الإنسانية مكانه في محكمة جرائم الحرب، وليس رئيساً للبلد الذي يدمره منذ عقد من الزمن."

كانت تالياً مداخلة السيد أنتوان اليرتير، وجاء فيها، "**قبل عشر سنوات بدأت الاحتجاجات السلمية في جميع أنحاء سوريا وأود أن أتذكر وأشيد بشجاعة الناس الذين احتجوا من أجل الحرية، من أجل الكرامة، من أجل العدالة، والمطالب لم تتغير اليوم. ومنذ ذلك الحين، عدد مروع من الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان التي يتحمل النظام السوري مسؤوليتها الأساسية تسببت في معاناة إنسانية هائلة. حجم هذه الانتهاكات لا مثيل له في التاريخ الحديث." وأضاف "يجب ألا تمر هذه الجرائم دون عقاب، وإن وضع حدٍّ لإفلات مرتكبي هذه الجرائم الفظيعة من العقاب أمر أساسي لتحقيق سلام دائم ومصالحة حقيقية في سوريا**." وأشار السيد أنتوان إلى أن "**النظام القضائي الفرنسي يقوم بواجبه في كفاحه ضد الإفلات من العقاب. حيث تجري الجهات القضائية حالياً نحو 40 دعوى تتعلق بجرائم ارتكبت في سوريا. وستسعى فرنسا بلا كلل إلى محاسبة المسؤولين عن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية.**"
واختتم مداخلته بالتأكيد "**فقط عملية سياسية ذات مصداقية وشاملة بقيادة سورية تسهلها الأمم المتحدة وفقاً لجميع عناصر القرار 2254 -والتي ستظل خارطة الطريق لدينا- ستضع حداً للنزاع في سوريا ومعاناة الشعب السوري.**"

السيد كريستيان بيندكت تحدث عن المحاسبة بشكل عام، وقال: "**نحن نعلم أن النظام والمجرمين الآخرين لا يريدون تحمل المسؤولية عن الجرائم التي لا تزال مستمرة والأزمة التي لا تزال مستمرة. كما نعلم أنه هناك خللاً كبيراً في تطبيق العقوبة المناسبة لهذه الجرائم.**" وأكد على أهمية الاستمرار وزيادة الدعم المالي لآليات المحاسبة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المحاسبة وكذلك زيادة الدعم للآليات العاملة على قضية المختفين والمعتقلين، وأضاف: "**مع ازدياد جهود العدالة والمساءلة وتزايد الزخم، وحكم المزيد من الأشخاص مثل إ. الغريب، ونأمل أنور. ر أيضاً، دون أدنى شك، سيقوم النظام السوري باستهداف السوريين المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون على هذه القضايا ليس فقط في سوريا ولكن في أوروبا والعالم. لذلك، نحن في منظمة العفو الدولية، نقوم بتكثيف تدريبنا الأمني لشركائنا الرئيسيين، ونود أن نرى المزيد من ذلك على مستوى الدول لضمان حماية المنظمات التي تقوم بالتحقيقات، وتقوم بالتوثيق، وتبحث عن الشهود، وما إلى ذلك. لأن الأخطار تتزايد ضدهم بالتأكيد، ورأينا ذلك في كوبلنز حيث تم ترهيب الشهود من قبل النظام وعملائه.**"

اختتمت الفعالية بعدد من الأسئلة والنقاشات التفاعلية، بالإمكان الاستماع إلى ما وردَ في الفعالية بشكل كامل عبر الرابط التالي لقناتنا على اليوتيوب.

تسعى الشبكة السورية لحقوق الإنسان ضمن فعاليات المناصرة التي تقوم بها لتنظيم أو المشاركة ضمن فعاليات دولية وإقليمية ومحلية، تهدف إلى إطلاع الدول والمنظمات الصديقة على أبرز التطورات، والاستماع إلى استراتيجيتها للمرحلة القادمة من أجل تفعيل مزيد من التنسيق والتعاون، وحشد مزيد من الجهود نحو إنهاء النزاع السوري الذي امتد لأكثر من عقد من الزمن، وتحقيق الانتقال الديمقراطي.